خطوتان إلى الأمام
استكمال اجراءات الأمم المتحدة

تصوّت أو لا تصوّت؟ هذا هو السؤال الذي واجهه المندوبون في اليوم الأخير من الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين (BMS٣)، فيما كانوا يفكرون في الكيفية التي يأخذون فيها فعل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة خطوة إلى الأمام. وكانت الحكومات والمنظمات العالمية والمنظمات غير الحكومية العاملة في قضايا الأسلحة الصغيرة تأمل من الاجتماع، وهو الثالث في سلسلة مكرسة «للنظر» في تنفيذ البرنامج، أن يضع حداً فاصلاً للشلل الذي أصاب الاجتماعين السابقين وكذلك المؤتمر الاستعراضي للبرنامج لعام ٢٠٠٦. وفي ذلك اليوم، الـ١٨ من شهر يوليو/تموز ٢٠٠٨ صوتت عضوية الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة على اعتماد تقرير الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، بما فيها الوثيقة الختامية التي ترمي إلى حفز تنفيذ البرنامج في مجالات التعاون والمساعدة الدوليين والسمسرة وإدارة المخزونات.

نتائج الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين قدمت وعداً، وليس يقيناً، بإعادة تنشيط عملية الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة.

وقبل ذلك بأسبوع، وافق فريق الخبراء الحكوميين (GGE) بالإجماع على اعتماد تقرير مفيد يُدحل من غير شك الذخيرة ضمن اطار صورة ضوابط التسلح العالمية. وفي شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٨ استضاف مقر الأمم المتحدة في نيويورك الاجتماع الختامي لفريق الخبراء الحكوميين المتعلق بمعاهدة الإتجار بالأسلحة (ATT). وكانت نتائج هذا المنتدى، مع ذلك، ليست مثيرة، إذ لم يتمكن الفريق من التوصل إلى استنتاجات حازمة – أو حتى مبدئية – بخصوص نطاق أو جدوى أو معايير مسودة معاهدة الإتجار بالأسلحة. مع ذلك وافقوا على وجوب استمرار المناقشات – وهو نجاح من نوع ما إذا أخذنا الطبيعة الشائكة للموضوع، وبالخصوص امكانية فرض قيود على الممارسات الوطنية لعمليات نقل الأسلحة.

يستعرض هذا الفصل هذه التطورات، بما في ذلك المتابعة التي جرت في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي) في أواخر عام ٢٠٠٨. كما يبحث بعض آثار ذلك على العمل في المستقبل بشأن الأسلحة الصغيرة (والأسلحة التقليدية) دولياً. وتشتمل الاستنتاجات الرئيسية على ما يلي:

- تقدم نتائج الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين الوعد، وليس اليقين، بإعادة تنشيط عملية الأسلحة الصغيرة التابعة للأمم المتحدة التي تركز على « تحديات التنفيذ والفرص» في مجالات محددة ببرنامج العمل.
- ثمة مؤشرات على أن نظام الأسلحة الصغيرة التابع للأمم المتحدة يقترب ببطء من تطوير منظومة أكثر صرامة لرصد تنفيذ التزامات البرنامج، إلا أن هذا امكانية أكثر منه واقعاً.
- قرار فريق الخبراء الحكوميين بشأن الذخيرة في معالجة مسألة فائض الذخائر ضمن الإطار الأوسع لإدارة المخزونات يكفل الصلة العملية لتقرير الفريق.
- كما يمكن استخدام تقرير الذخيرة، الذي سبق أن دفع الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بوضع مبادئ توجيهية تقنية لإدارة الذخيرة، في تحسين إدارة الأسلحة.
- لقد توصل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة الإتجار بالأسلحة إلى استنتاجات، إن وجدت، قاطعة قليلة، لكنه مهد الطريق لنظر أكثر شمولاً في مسألة نقل الأسلحة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.
- آفاق الوصول إلى معاهدة الاتجار بالأسلحة غير واضحة. فجميع الخيارات تبقى حتى هذه اللحظة، مفتوحة، بما فيها تلك المتصلة بالأهداف الأساسية وبنية معاهدة اتجار بالأسلحة محتملة.

لدى وصول منذر الكسار تاجر الأسلحة المشتبه فيه إلى نيويورك لحضور المحاكمة ويرافقه عميل إدارة مكافحة المخدرات، يونيو/حزيران ٢٠٠٨. © فرانك فرانكلين الثاني/ صورة اسوشيتد برس

جدول ٤،١ التصويت على قرارات معاهدة الاتجار بالأسلحة (ATT)					
القرار	منتدى التصويت	نعم	امتنع	لا	غير مصوت
القرار الأول لـ(ATT)	اللجنة الأولى ٢٠٠٦	١٣٩	٢٤	١	٢٨
	الجمعية العامة ٢٠٠٦	١٥٣	٢٤	١	١٤
القرار الثاني لـ(ATT)	اللجنة الأولى ٢٠٠٨	١٤٥	١٨	٢	٢٧
	الجمعية العامة ٢٠٠٨	١٣٣	١٩	١	٣٩

* ثمة اختلافات طفيفة بين الدول التي صوتت لصالح قرار معاهدة الإتجار بالأسلحة في اللجنة الأولى وتلك التي صوتت لصالحه في الجمعية العامة (الجلسة العامة). والأهم من ذلك، امتناع كوبا وجيبوتي عن التصويت في اللجنة الأولى، ولكنهما صوّتتا لصالح القرار في الجمعية العامة.

فإلى جنب وثائق تعقب الأسلحة والسمسرة السابقة، فإن الوثائق التي تمخضت عن الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين وعن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالذخائر، ساعدت على ارساء طائفة من النقاط المرجعية للتنفيذ. وفي الجوهر فهي تقدم إرشادات مفصلة لإنجاز التزامات برنامج العمل التي تتسم في كثير من الأحيان بغموضها. وليس واضحاً ما إذا كانت الدول ستستفيد من هذه الأدوات الجديدة. ولئن شهدت الجلسة الأولى المعنية بتنفيذ الصك الدولي للتعقب (ITI)٢، والتي عقدت خلال الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، اهتماماً من قبل الدول بتفاصيل وسم الأسلحة وحفظ السجلات والتعقب، فإن تقاريرها الوطنية (أو عدمها) تشي بخلاف ذلك. ويبدو، بالخصوص، أن الوظيفة الرئيسية للصك الدولي للتعقب، المتمثلة في تسهيل تعقب الأسلحة الصغيرة في ميداني الجريمة والنزاع ، هي حتى الآن غير مستوفى بها. وبالمثل، هناك تساؤلات تطال تنفيذ برنامج العمل، إذ يحظى الإبلاغ الوطني، كما يبدو، بدعم واسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكنه لا يفسح حتى الآن مجالاً لتقييم التقدم العام في تنفيذ البرنامج.

وسيساعد وضع معايير محددة للتنفيذ، في حال دمج ممارسات الإبلاغ الوطنية، في هذه المهمة. وكذلك الأمر مع نشوء نظام رصد أكثر صرامة، على الأقل في الخطوط العريضة. ويبدو أن توقيت الإبلاغ الوطني المعني ببرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، سيتغير ليصبح مرة كل سنتين. ومن شأن هذا أن يخفف كثيرا من»عبء الإبلاغ» المستخف به في غالب الأحيان، ويشجع الدول على تقديم معلومات أكثر تفصيلاً وشمولاً. إن زيادة استخدام نماذج التقارير سيساعد على تحسين إمكانية المقارنة بين التقارير (بين الدول وزمنياً)، بينما ستعمل تحليلات مثل هذه المعلومات، التي بالكاد بدأت في عام ٢٠٠٨، على تعزيز جهود التنفيذ بشكل شامل.

الأولوية تبقى هي التنفيذ

وباختصار، تقدم التطورات الجديدة في الأمم المتحدة ثروة من الإمكانيات في مجال الأسلحة الصغيرة على الصعيد العالمي في الأشهر والسنوات القادمة. ولكنها، في الوقت الراهن، امكانيات وليست وقائع. وإصدار وثائق جديدة، بغض النظر عن أهميتها، ليس سوى تحقيق تقدم على الورق. فالأولوية تبقى، بعد ثماني سنوات من اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة،هي التنفيذ.

الحواشي

١. العنوان الكامل: الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

٢. العنوان الكامل: الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.